

29 يناير 2015

السادة/ إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية  
الأستاذة/ هبة الصيرفي - نائب رئيس الشركات المقيدة ومدير إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد،

مرفق البيان الصادر عن المجموعة المالية هيرميس القابضة

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير،،،

هانزاده نسيم

رئيس قسم علاقات المستثمرين





## المجموعة المالية هيرميس تعتزم الغاء قرابة 37 مليون سهم

الإقبال الاستثماري على طلبات الشراء لم يأت بالسعر المحدد داخليا من قبل الشركة و من ثم قرار الشطب

القاهرة، 29 يناير 2015 - أعلنت المجموعة المالية هيرميس القابضة - بنك الاستثمار الرائد في العالم العربي - أنها قررت صرف النظر عن عملية بيع 37 مليون سهم من أسهم المجموعة المالية هيرميس القابضة، والتي تمتلكها إحدى الشركات التابعة المملوكة لها بالكامل EFG Hermes IB Limited. ويأتي القرار عقب قيام مؤسسة جولدمان ساكس إنترناشونال العالمية بترتيب عملية البيع، والتي لاقت إقبالا من السوق لكن دون أن يرقى السعر لتوقعات الشركة في ظل التقييمات الداخلية وتلك المحددة من بيوت البحوث.

كانت الشركة قد اعتزمت تنفيذ عملية البيع المذكورة امتثالا لقواعد الهيئة العامة للرقابة المالية، والمتعلقة بضوابط أسهم الخزينة المملوكة للشركات المقيدة أو إحدى شركاتها التابعة، حيث تفرض هذه القواعد الاختيار بين الغاء الأسهم أو بيعها قبل 4 فبراير 2015. وترى الإدارة أن عملية البيع كان من شأنها توفير تمويل يساعد على الإسراع بوتيرة التوسعات المخططة في إطار الاستراتيجية الطموحة التي تتبناها الشركة، وكذلك تقديم عائد نقدي للمساهمين، علما بأن الهدف الأساسي للإدارة كان إتمام عملية البيع عند سعر يساعد على تعظيم العائد للمساهمين ويتجاوز ما يتم تحقيقه في حالة الغاء الأسهم.

وبناء على ذلك تعتزم الشركة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لالغاء الأسهم المذكورة فور اعتماد القرار من جانب مجلس الإدارة وكذلك الجمعية العامة للشركة. تجدر الإشارة إلى أن شراء تلك الأسهم كان بالمقام الأول خطوة استثمارية سليمة (نيابة عن المساهمين) حيث تم شرائها بسعر 11.5 جنيه للسهم منذ حوالي سنة واحدة قبل أن يرتفع سعرها إلى 18 جنيه للسهم بنهاية المهلة المحددة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تبلغ عاما واحدا.

وتجدد إدارة الشركة التزامها بتنفيذ التوسعات المخططة، وكذلك دراسة البدائل المطروحة (ومن ضمنها توظيف الموارد الداخلية المتاحة) لتمويل تلك التوسعات إلى جانب العمل على تحسين معدلات التوظيف الرأسمالي لتنمية مؤشرات العائد على حقوق الملكية